مجلة كلية الدعوة الإسلامية

العدد التاسع عشر
2002

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة تصدر سنويا

1370 من وفاة الرسول ﷺ 2002 من ميلاد المسيح عليه السلام

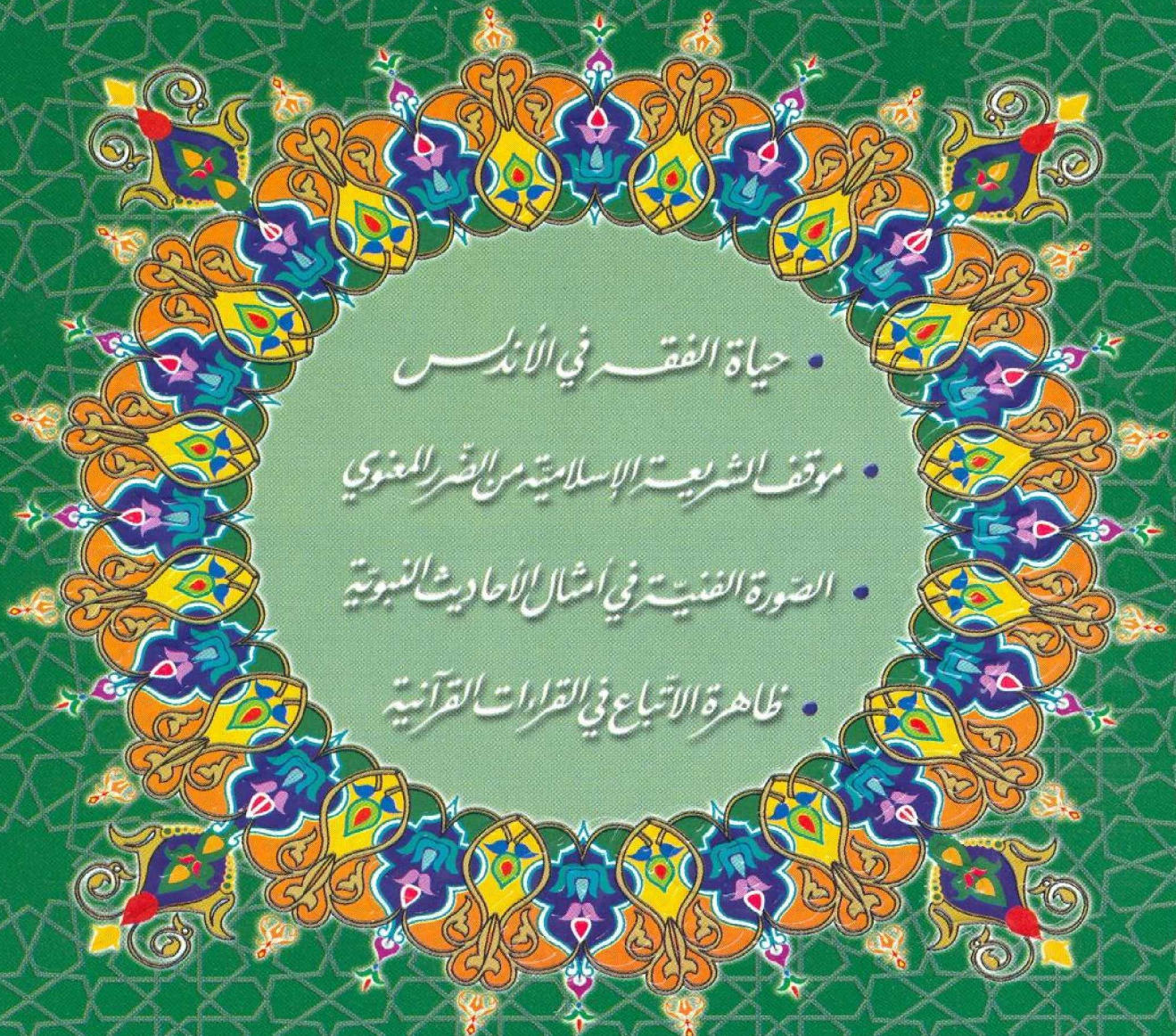

د. محمد شفيق عبد المنعم
كلية الآداب ـ جامعة سبها

مدخل: فكرة هذا البحث نبعتْ من الاهتمام بدراسة الجملة، وما يعتري أجزاءها من أحوال، وظواهر، نحو: الذِّكْر، والحذف، والتقديم والتأخير والتعريف والتنكير والتقييد.

ومما تشتمل عليه الظاهرة الأخيرة: التوابع وضمير الفصل والنواسخ والجار والمجرور والنفي والشرط والمفعولات والمحمولات عليها.

وضميرُ الفصلِ يُعالَجُ في هذا البحث من خلال كونه قيداً في جملته الاسمية، ويمثل معنًى من المعاني الإضافية التي يصورها النحو[1].

(1) دلائل الإعجاز، للجرجاني، صحح أصله، الشيخ محمد عبده، والأستاذ الشنقيطي، ووقف على تصحيح طبعه، السيد محمد رشيد رضا، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، الأزهر ط6 (1380هـ ـ 1960م)، المدخل ص16، 17.

والهدف من هذا البحث: دراسة العلاقة أو النسبة بين (ضمير الفصل) وركني جملته الاسمية من الناحية النحوية، وقيديته فيها، ومسمياته وشروطه وفائدته، وإعرابه وأحكامه النحوية.

مفهوم القيد: القيد يعني عند ابن منظور (ت 711هـ)، في لسان العرب أن: «... الجمع: أقياد وقيود، وقد قيّده يُقَيّده تقييداً. وقَيّد العلمَ بالكتاب ضبطه، وكذلك قَيّد الكتابَ بالشكل شَكَلَهُ، وكلاهما على المِثل، وتقييد الخط تنقيطه، وإعجامه وشكله»[2].

ويعني عند السيوطي (ت 911هـ) في مُزْهِره: (الكتابة)، وذلك لقوله في هذا المعنى في [الكتابة والقيد]: «وليكتبْ كلَّ ما يراهُ ويسمعه، فذلك أضبطُ له»[3].

ويعني أيضاً أن: «يزاد على المسند والمسند إليه شيء يتعلق بهما أو بأحدهما مما لو أُغْفِلَ لفاتت الفائدة المقصودة، أو كان الحكم كاذباً»[4]، ويعني: «ما زاد على المسند والمسند إليه غير المضاف والصلة، فهو قيد»[5].

ويضيف عبد القادر الجرجاني (ت 471هـ) في هذا المعنى الخاص بالقيد: «.. يكون الأمر أبداً، كلما زدتَ شيئاً، وجدت المعنى قد صار غير الذي كان»، ويضيف أن: «من شأن الجملة أن يصير معناها بالبناء عليها شيئاً غير الذي كان، وأنه يتغير في ذاته»، ويقرنه بأحد ركني الجملة: المسند إليه

---

(2) لسان العرب، لابن منظور، الدار المصرية للتأليف والترجمة، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، د.ت ج4 ص374 ـ 376.

(3) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، شرحه وضبطه، وصححه، وعلق حواشيه: محمد أحمد المولى، ومحمد أبو فاضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت (1406هـ ـ 1986م) ج2 ص303، 304.

(4) جواهر البلاغة في المعاني، والبيان، والبديع، للسيد أحمد الهاشمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط6، د.ت ص127.

(5) علم المعاني للدكتور: درويش الجندي، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة، القاهرة، د.ت ص72.

والمسند، ويضيف أيضاً: «أن من حكم كل ما عدا جزئي الجملة... الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر أن يكون تحقيقاً للمعنى المثبت والمنفي، وأن الخبر وسائر معاني الكلام معانٍ ينشئها الإنسان في نفسه، ويُصَرِّفها في فكره...»[6].

شروط القيد: أن يكون مذكوراً في جملته، وذا فائدة يضيفها للمقيد، وزائداً عن ركني الجملة (المسند والمسند إليه) ومتعلقاً بأحد ركنيها، وله تأثير في المقيد، سواء بالسلب أو الإيجاب، وله وظيفة نحوية، وهي (المعنى النحوي) في جملته المذكور فيها، ويكون الكلام بذكره صادقاً ومقصوداً، وله موقع تركيبي في جملته، وهذا الموقع يدل عليه[7].

والفرق بين القيد والحد، القيد: وقد سبق تعريفه، **أما الحد** فتعريفه: «بيان ماهية الشيء، لا قصد حصر جميع مفرداته»[8]، أي: توضيح لماهية الشيء.

والقيد مصطلح بلاغي، ذكره البلاغيون في علم المعاني، والمقصود به: الزيادة على ركني الجملة، وهي زيادة معنوية لموقع نحوي أتى بعد تركيب الجملة الأساسي، سواء من (الفعل والفاعل) أو (المبتدأ والخبر).

وضمير الفصل القيد له موضع تركيبي في جملته، وله معنى دلالي فيها يدل عليه، ويؤثر في جملته، ويقع في وسطها، ويكون بينه وبين المقيد تأثير متبادل، وهو من أحوال المسند إليه؛ لأنه يقترن به أولاً؛ ولأنه في المعنى عبارة عنه، وفي اللفظ مطابق له، ويأتي بعده؛ لتخصيصه، نحو: «زيدٌ هو المنطلقُ» فالمعنى: قصر الانطلاق على زيد[9]، ومثله: «زيدٌ هو أفضلُ من عمرٍو».

---

(6) دلائل الإعجاز ص337 ـ 342.

(7) انظر: مفتاح العلوم للسكاكي ص187 ـ 191، والإيضاح في علوم البلاغة للقزويني ج2، ص39 ـ 49، وعلوم البلاغة للمراغي ص135 ـ 138، وإتمام الدراية لقراء النقاية للسيوطي ص136 ـ 139، وعلم المعاني للجندي ص110 ـ 118، وجواهر البلاغة ص 127 ـ 138.

(8) شرح الكافية في النحو، لابن الحاجب، شرحه رضي الدين الأستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ج1 ص299.

(9) الإيضاح في علوم البلاغة، للقزويني، شرح وتعليق وتنقيح، محمد عبد المنعم خفاجي، =

ويؤتَى بضمير الفصل بعد المسند إليه لأغراض بلاغية، مضمونها[10]:

1 ـ **التخصيص**، أي: قصر المسند على المسند إليه إذا لم يكن في الكلام ما يفيد القصر سواه، نحو: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾[11]، أي لا يقبلُ التوبةَ عن العبادِ إلا اللّهُ، فقبول التوبة مقصور عليه سبحانه.

2 ـ **تأكيد تخصيص المسند إليه بالمسند**، وذلك إذا كان في التركيب مخصص آخر، نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾[12]، أي لا توابَ إلا هو، فالتخصيص في الآية جاء من تعريف الطرفين، وقد أَكَّدَ هذا التخصيص ضمير الفصل، ومنه قول أبي الطيب المتنبي[13].

إذا كان الشبابُ السُّكْرَ والشيـ ـبُ هـمّاً فالحياةُ هي الحمام

يريد: أنه إذا كان الشخص إبان الشباب كالسكران غافلاً عن العواقب، وفي الشيب حزيناً بسبب ضعفه، فلا خيرَ في الحياة، بل هي الموت.

3 ـ **تمييز الخبر عن الصفة**، نحو قولك: «العالمُ هو العاملُ بعلمه»، فلولا ضمير الفصل، لَتُوهِمَ أنَّ ما بعد المسند إليه، وهو «العامل»: (وصف)، وأن الخبر سيجيء بعد، ومثله قولك: الفصيحُ هو جيدُ البيانِ طلقُ اللسان.

القيدية في ضمير الفصل عند النحويين: ضمير الفصل، نحو: هو، وهي، وهما، وهم، وهنَّ، وأنا، ونحن، وأنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتنّ.

= مكتبة الكليات الأزهرية، حسين محمد إمبابي وأخوه، الأزهر ـ القاهرة، ط2، د.ت. ج2 ص49 (الحاشية).

(10) انظر: جواهر البلاغة ص131، وعلوم البلاغة للمراغي ص 138، وعلم المعاني للجندي ص 118.

(11) سورة التوبة، الآية: 104.

(12) سورة التوبة، الآية: 118.

(13) ديوان أبي الطيب المتنبي، تحقيق وتعليق: د. عبد الوهاب عزام، الهيئة العامة لقصور الثقافة، يناير 1996م ص93.

والضمائر السابقة تقع فصلاً، ولا يصح الفصل إلا بها بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله المبتدأ الخبر.

والبحث ـ ههنا ـ يتناول (ضمير الفصل) القيد في جملته من خلال المسائل الآتية:

الأولى: ضمير الفصل القيد في جملته: يأتي فيها بعد المبتدأ، أو ما أصله المبتدأ، وعندما تذكر المبتدأ فيها، وجب عليك أن تأتي بمذكور بعده لا بد منه، وإلا فسد الكلام، ولم يسغ لك، ومن هنا تأتي قيمة ضمير الفصل القيد في جملته، فهو يذكر: «لِيُسْتَدَلَّ المحدَّثُ أن ما بعد الاسم ما يخرجه مما وجب عليه، وأن ما بعد الاسم ليس منه»[14].

وضمير الفصل القيد في جمتله، لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر، فهو زيادة في جملته، ويرتبط بطرفيها، وله دور فيها، وهذه هي شروط القيد المذكورة من قبل في مدخل هذا البحث.

إذن: ضمير الفصل واقع في حيز القيد في جمتله، ولا يمكن الاستغناء عنه فيها، إلا إذا قُدِّمَ الخبر على جملته.

وضمير الفصل له مكانة في جملته؛ فإذا قلت: «كان زيدٌ الظريف»، فقد يكون (الظريف) نعتاً (لزيد)، ولكن عندما تأتي بـ(هو)، أعلمت أنها متضمنة للخبر، في قولك: «كان زيدٌ هو الظريفَ»، فضرورة الفصل: «إنما فَصَلَ لما لا بد له منه»[15]، ويكون في (أَظنُّ) ونحوها؛ لأنها في موضع يلزم فيه الخبر، وهو ألزم من التوكيد، وفي «إنَّ وأخواتها» والابتداء، وإذا كان ما بعد ضمير الفصل هو الأول؛ نحو: «هذا عبدُ اللّهِ هو خيرٌ منك»، فلا يكون (هو وأخواتها) فصلاً فيها؛ لأن ما بعد الاسم ـ ههنا ـ ليس بمنزلة ما يبنى على المبتدأ، وإنما ينتصب على الحال[16]، ولا يُفْسَدُ بتركه الكلام.

---

(14) الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج2 (الخانجي بالقاهرة)، ط3 (1408هـ ـ 1988م) ص 389.

(15) المرجع السابق ج2 ص388.

(16) المرجع السابق ج2 ص395.

الثانية: مسميات ضمير الفصل عند النحاة: تسميته بضمير الفصل مصطلح البصريين، وأما أهل الكوفة، فَسَمّوه عماداً ودعامةً، وسماه المدنيون: صفة، وتسمية البصريين له بالفصل؛ لأنه قد فصل بين المبتدأ والخبر، ولأنه: إنما دخل لمعنى، وهو: الفصل بين النعت والخبر، إذا كان الخبر مضارعاً لنعت الاسم؛ ليخرجه من معنى النعت، كقولك: «زيدٌ هو العاقلُ»، أو لأنه فصلٌ بين الخبر والتابع؛ لأن الفصل به يوضح كون الثاني خبراً لا تابعاً، ويفصل به في الأمر حين الشك، واختفاء القرينة، فيرفع الإبهام، ويزيل اللبس بسبب دلالته على أن الاسم بعده هو الخبر لما قبله من مبتدأ، أو ما أصله المبتدأ، وليس صفة، ولا بدلاً، ولا غيرهما من التوابع، والمكملات التي ليست أصيلة في المعنى الأساسي كما يدل على أن الاسم السابق مستغن عنها، لا عن الخبر، ويفيد (ضمير الفصل) معنى الحصر، والتخصيص، المعروف في البلاغة بالقصر[17].

والمقصود بالفصل عند ابن عصفور (ت 663هـ): البيان[18]؛ لأنه معتمد عليه في تقرير المراد، ومزيد البيان، والفائدة، وذلك أنه يتبين أن الثاني خبر لا تابع، ومن الكوفيين من يسميه (دعامة) بجانب تسميتهم له عماداً؛ لأنه يُدْعَمُ به الكلام، أي: يُقَوَّى به، ويؤكَّد، حيث التوكيد من فوائد مجيئه[19] في جملته، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾[20]، ويضيف عباس حسن إلى المسميات السابقة لضمير الفصل اسماً آخر، وهو تسميته: «حرف الفصل»، ولا يحسن تسميته: «ضمير الفصل» إلا مجازاً[21].

الثالثة: شروط ضمير الفصل والعماد القيد في جملته:

---

(17) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ج2 ص706، والهمع ج1 ص 68، والنحو الوافي ج1 ص244.

(18) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، د.ت، ج2 ص65.

(19) انظر: شرح التسهيل ج1 ص167، والهمع ج1 ص68.

(20) سورة القصص، الآية: 58.

(21) النحو الوافي لعباس حسن، ج1، دار المعارف بالقاهرة، ط11، د.ت، ص247، 248.

أ ـ شروطه فيما قبله:

1 ـ أن يكون ما يتقدمه معرفة، نحو: زيدٌ هو الفاضلُ، وأجاز الفرَّاء (ت 207هـ)، وهشام، ومن تابعهما من الكوفيين، أن يتقدمه نكرة، نحو: ما ظننتُ أحداً هو القائمَ، ونحو: وإن كان أحدٌ لهوَ القائمَ، ونحو: وكان رجلٌ هوَ القائمَ، ونصب الفرَّاء وهشام: (القائمَ) في الأمثلة الثلاثة، وجعلا (هو) فيها فصلاً[22].

2 ـ أن يكون ما قبل ضمير الفصل: مبتدأً، أو ما أصله المبتدأ، كاسم «كان وأخواتها»، واسم «إن وأخواتها» ومعمول «ظننت وأخواتها»، والسبب في ذلك أن ضمير الفصل يزيل اللبس الواقع على الكلمة التي بعده، ويجعلها خبراً، وليست صفة، وهذا ناتج من اللبس بين الخبر الصفة، لتشابههما في المعنى، إذ الخبر صفة في المعنى[23].

ب ـ شروطه فيما بعده:

1 ـ أن يكون ما بعده معرفة، أو ما أشبه المعرفة، ولم تدخله الألف واللام، فيضارع (زيداً وعمراً)، فلو قلت: «كان زيد هو منطلقاً»، كان قبيحاً حتى تذكر الأسماء التي تكون من المعرفة، أو ما ضارعها من النكرة مما لا يدخله الألف واللام[24]، مثل: أفعل التفضيل؛ فإنه يشابه المعرفة في أنه مع (من) لا يجوز إضافته، ولا يجوز دخول (أل) عليه، فأشبه العَلَمَ من نحو: محمدٌ، وصالحٌ، وهندٌ. ووجود (من) بعده، يفيده تخصيصاً، ويكسبه شيئاً من التعيين والتحديد، يقربه من المعرفة، ومن أمثلة توسط ضمير الفصل بين معرفتين، نحو: العالِمُ هوَ العاملُ بعلمِهِ، ومن أمثلة توسط ضمير الفصل بين معرفة، وما يقاربها، نحو: الشمسُ هي أكبرُ من باقي مجموعتها، ولا يصح اعتبار ضمير الفصل (فصلاً) في: كان رجلٌ

---

(22) انظر: الكتاب لسيبويه ج2 ص392، ومغنى اللبيب ج2 ص104، 105، وارتشاف الضرب ج1 ص489، 490.

(23) النحو الوافي ج1 ص246.

(24) الكتاب لسيبويه ج2 ص 392.

هو سباقُ أشواطٍ، لعدم وجود المعرفتين معاً، ولا نحو: كان رجلٌ هو السابقُ؛ لعدم وجود المعرفة السابقة، ولا نحو: كان محمدٌ هو سباقُ أشواطٍ؛ لعدم وجود المعرفة الثانية، أو ما يقاربها.

2 ـ أن يكون ما بعد ضمير الفصل خبراً لمبتدأ، أو لما أصله مبتدأ[25].

ج ـ شروط ضمير الفصل في نفسه:

1 ـ أن يكون بصيغة المرفوع، ويكون منفصلاً.

2 ـ أن يكون مطابقاً لما قبله عند بعض النحاة، وغير مطابق عند بعضهم، أما النحاة الذين يقولون بمطابقة ضمير الفصل لما قبله، في: التكلم والخطاب والغيبة، وفي الإفراد والتثنية والجمع، وفي التذكير والتأنيث، فهُم: ابن هشام (ت 761هـ) في: (مغنيه)[26]، وابن مالك (ت 672هـ) في: شرحه لتسهيله[27]، والشلوبين (ت 645هـ) في: شرحه للمقدمة الجزولية[28]، وابن عصفور في شرحه لجمل الزجاجي[29]، والسيوطي في الهمع[30]، ومن أمثلة مطابقة ضمير الفصل لما قبله، ما يأتي: العلمُ هوَ الكفيلُ بالرقي، والأخلاقُ هي الحارسةُ من الزللِ، والنيِّرانِ هما المضيئانِ فوقَ كوكبِنا، والعلماءُ هم الأبطالُ؛ يحتملونَ الصعابَ في سبيلِ العلمِ ما لا يحتملُهُ سِوَاهُمْ، والأمهاتُ هُنَّ البانياتُ مجدَ الوطنِ[31].

وأما المانعون لمطابقة ضمير الفصل لما قبله، فعلى رأسهم: أبو حيان

---

(25) النحو الوافي ج1 ص 246، 247.

(26) مغني اللبيب، لابن هشام، وبهامشه حاشية الأمير علي المغني، دار إحياء الكتب العربية، فيصل الحلبي، د.ت ج2 ص105.

(27) شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق، د. عبد الرحمن السيد، ج1، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، د.ت ص 167.

(28) شرح المقدمة الجزولية الكبير، للشلوبين، درسه وحققه، د. تركي بن سهو بن نزال العتيني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2 (1414هـ ـ 1994م)، ج3، ص946.

(29) شرح جمل الزجاجي ج2 ص68.

(30) همع الهوامع، للسيوطي، تصحيح: السيد/ محمد بدر الدين النعساني، الخانجي بمصر، والآستانة ط1 (1327هـ) ج1 ص68.

(31) النحو الوافي ج1 ص245.

(ت 745هـ)، حيث يقول: «والفصل لا يكون مطابقاً لما قبله إفراداً، وتذكيراً، وتكلماً، ومقابلاتها[32]، والصحيح عنده المنع، أما قول جرير[33]:

وكائنٍ بالأباطحِ من صديقٍ يراني لو أُصِبْتُ هو المصَابَا

فيقول أبو حيان في قول جرير: (يراني لو أُصِبْتُ هو المصَابَا) من البيت السابق: إنَّ النحاةَ «قد تأولوه على وجوه»[34]، ويقصدُ ضميرَ المتكلم في (يراني)، وهو المفعول الأول، وقد فصل بينه وبين المفعول الثاني (المصاب) بالضمير (هو).

أقول: إن القائلين بمطابقة ضمير الفصل لما قبله على صواب، وأتفق معهم في رأيهم حيث إنه مطابق لما ورد عن البلاغيين في مدخل هذا البحث.

3 ـ ومن شروطه عند البصريين أن يتوسط بين الأول وخبره[35].

4 ـ ذكر السيوطي مجموعة من الشروط المتعلقة أيضاً بضمير الفصل، يمكن إيرادها علماً بأن مذهب الجمهور فيها المنع[36]، وهي:

أ ـ ذهب قوم من النحاة إلى جواز وقوع ضمير الفصل بعد اسم (لا)، نحو: لا رجلَ هو منطلقٌ.

ب ـ وذهب آخرون من النحاة إلى جواز وقوعه قبل المضارع، نحو: كان زيدٌ هو يقومُ.

ج ـ وذهب الكسائي (ت 189هـ) والفرَّاء إلى جواز وقوعه في غير الابتداء والنواسخ، نحو: ما بالُ زيدٍ هو القائمَ (بالنصب).

---

(32) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، تحقيق وتعليق، د. مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني بمصر، ط1، ج1 (1404هـ ـ 1984م)، ص 493.

(33) شرح ديوان جرير، شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2 (1412هـ ـ 1992م) ص23.

(34) ارتشاف الضرب ج1 ص493.

(35) المرجع السابق ج1 ص489، 490.

(36) الهمع ج1 ص68، 69.

د ـ وذهب قومٌ من النحاة إلى جواز وقوع ضمير الفصل قبل مشتق؛ نحو: كان زيدٌ هو بالجاريةِ الكفيل.

هـ ـ وذهب الفرَّاء إلى جواز وقوعه أول الكلام، قبل المبتدأ والخبر، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾[37].

و ـ وذهب آخرون من النحاة إلى جواز تقدم ضمير الفصل مع الخبر، نحو: هو القائمُ زيدٌ، وهو القائمَ كان زيدٌ، ونحو: وهو القائمَ ظننتَ زيداً.

ز ـ وذهب آخرون إلى جواز توسطه مع الخبر بين كان واسمها، وظنَّ والمفعول الأول؛ نحو: كان هو القائمَ زيدٌ، ونحو: ظننتَ هو القائمَ زيداً.

ح ـ وأجاز عيسى (ت 149هـ) الفصل بعد إتمام الكلام، في نحو: هذا زيدٌ هو خيرٌ منك، ومنعه الجمهور[38]، مثل منعهم لما سبق.

ط ـ وقوع ضمير الفصل بين نكرتين كمعرفتين، أو وقوعه بين نكرتين مطلقاً، ويمكن توضيحه بالآتي:

1 ـ بالنسبة لوقوعه بين نكرتين كمعرفتين: أجاز أهل المدينة، وأبو موسى الجزولي (ت 605هـ) في المقدمة الجزولية، وابن مالك في شرح التسهيل، وقوع ضمير الفصل بين نكرتين كمعرفتين أو نكرتين قريبتين من المعرفة، في نحو: (ما أظنُّ أحداً هو خيراً منك)، وفيه أن (أحداً)، بما فيه من العموم شبيه بالمعرف بالألف واللام الجنسية، وفيه أيضاً (خيراً منك) شبيه بمعرفة في امتناع دخول حرف التعريف عليه[39].

---

(37) سورة البقرة، الآية: 85.

(38) ارتشاف الضرب ج1 ص 493.

(39) انظر: ارتشاف الضرب ج1 ص 493، وشرح المقدمة الجزولية ج3 ص945، 947، وشرح التسهيل ج1 ص168.

وحكى سيبويه: (ت 180هـ) هذا النوع من الفصل عن أهل المدينة[40]، ولكنه يرفضه، ورُوِيَ عن يونس (ت 182هـ) أن أبا عمرٍو رآه لحناً.

2 ـ بالنسبة لوقوع ضمير الفصل بين النكرات: ذكر أبو حيان في الارتشاف أن ابن الباذش (ت 538هـ) حَكَى أن قوماً من الكوفيين أجازوا الفصل في النكرات، كما تكون في المعارف، ومثَّلوا، بقوله تعالى: ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾[41]، فأربى في موضع نصب[42]، وحكاه السيوطي في الهمع بقوله: «وذهب قوم من الكوفيين إلى جواز وقوعه بين نكرتين مطلقاً»[43].

الرابعة: فائدة ضمير الفصل عند جمهور النحاة: التأكيد[44]، وقد قسَّمَ ابن هشام في مغني اللبيب فائدة الفصل فيما يأتي:

أولها: اللفظي، وهو الإعلام من أول الأمرِ بأن ما بعده خبر لا تابع، وأكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة.

ثانيها: المعنوي، وهو: التوكيد، ذكره جماعة، وبنوا عليه أنه لا يجامع التوكيد، فلا يقال: زيدٌ نفسُه هو الفاضلُ.

ثالثها: المعنوي أيضاً، وهو: الاختصاص، وكثير من البيانيين يقتصر عليه[45].

وذكر الزمخشري (ت 538هـ) في الكشاف، فوائد ضمير الفصل في تفسيره، قول الله تعالى: ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[46]، فقال: «وفائدته: الدلالة

---

(40) الكتاب لسيبويه ج2 ص296.

(41) سورة النحل، الآية: 92.

(42) ارتشاف الضرب ج1/ ص493.

(43) الهمع ج1 ص68.

(44) انظر: ارتشاف الضرب ج1 ص495، والهمع ج1 ص69.

(45) مغني اللبيب ج2 ص105، 106.

(46) سورة البقرة، الآية: 5، وانظر: الكشاف ج1 ص46.

على أن الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره».

وأقول: في فائدة ضمير الفصل: إن فائدته لفظية معنوية، وتتمثل في الإعلام بأن ما بعده خبر لا تابع، وأن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره، وأن التوكيد ليس منه.

الخامسة: إعراب ضمير الفصل: اختلف النحاة في هذا الضمير، هل هو اسم؟ أو حرف؟ وكل فريق منهم له رأي خاص، فأما الرأي الأول، الذي يقضي أصحابه بأن ضمائر الفصل باقية على اسميتها، قد اختلفوا في محلها الإعرابي، فذهب البصريون إلى أنها لا محل لها من الإعراب، وذهب الكسائي والفرَّاء إلى أن لها محلاً، فقال الكسائي: «محلها محل ما بعدها»، وقال الفرَّاء: «محلها محل ما قبلها». وثمرة الخلاف في نحو: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ﴾[47]. فعلى مذهب الكسائي يكون محل الضمير نصباً، وعلى مذهب الفراء يكون محله رفعاً، والمرادي (ت 749هـ) يؤيد وجهة نظر البصريين، ويقول: «والصحيح مذهب البصريين»[48]، وأما الرأي الثاني، الذي يقضي أصحابه بأن ضمائر الفصل (حروف)؛ لأنها جاءت لمعنى في غيرها، وهو: الفصل بين ما هو خبر، وما هو تابع. قيل: وهو مذهب أكثر النحويين[49].

ويؤكد عباس حسن الرأي الثاني في حرفية ضمير الفصل، بقوله: «إنه في الحقيقة ليس ضميراً، على الرغم من دلالته على التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة، وإنما هو حرف خالص الحرفية، لا يعمل شيئاً، فهو مثل: «كاف الخطاب في أسماء الإشارة، وفي بعض كلمات أخرى، مثل: (ذلك، وتلك)، والنَّجاءَك»[50].

---

(47) سورة المائدة، الآية: 117.

(48) الجني الداني، للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوه، والأستاذ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1413هـ ـ 1992م)، ص 351.

(49) المرجع السابق ص350، 351.

(50) النحو الوافي ج1 ص247، 248.

أقول: الرأي الثاني هو الصحيح والأقوى، وهو اعتبار ضمير الفصل حرفاً مهملاً لا يعمل شيئاً ولا يؤثر في غيره تأثيراً إعرابياً على الرغم من فائدته التي اقتضت وجوده، وهي أنه لفظ جاء لمعنى في غيره، وهو الفصل بين ما هو خبر، وما هو تابع، وهو مذهب أكثر النحويين.

السادسة: من أحكام ضمير الفصل:

1 ـ أنه لا يتقدم مع الخبر على المخبر عنه، فلا يجوز: هو القائمَ كان زيدٌ.

2 ـ يجوز عند كثير من العرب أن يكون هذا الضمير مبتدأً، ويرتفع ما بعده على الخبر، وحكي عن الجَرْمِي (ت 225هـ) أنها لغة تميم، وحُكِيَ عن أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري أنه سمعهم يقرأون: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾[51] بالرفع في (خير وأجر).

3 ـ لا يقع الفصل بين خبرين، فلا تقول: ظننت هذا الحلوَ هو الحامِضَ؛ لأن الثاني ليس بالمعوَّل عليه وحده، وقيل: يجوز دخوله بينهما[52].

4 ـ إن وقع بعد ضمير الفصل مشتق رافع للسببي، فإن طابق الضمير الاسم، نحو: ظننتُ زيداً هو القائمَ أبوه أو هو القائمةَ أو القائمَ جاريتُه، فقال البصريون تتعين الابتدائية ولا يجوز الفصل، وجَوَّزَهُ الكسائي[53].

5 ـ تتعين فصلية ضمير الفصل، إذا وليه منصوب، وقرن باللام، نحو: «وإن كان أحدٌ لهو القائمَ» أو وَلِيَ ظاهراً.

تعقيب:

1 ـ الزيادة في ضمير الفصل بعد المسند إليه زيادة لفظية، وهي فائدته النحوية، التي حددت مهمته بأنه جاء للإعلام بأن ما بعده خبر لا تابع.

2 ـ ضمير الفصل لا أثر له في جملته من ناحية الإعراب؛ لأنه حرف جاء

---

(51) سورة المزمل، الآية: 20، وانظر: ارتشاف الضرب ج1 ص494، 495.

(52) انظر: ارتشاف الضرب، ج1 ص495، والهمع ج1 ص69.

(53) الهمع ج1 ص69، 70.

لمعنى في غيره، وهو رأي أكثر النحاة، والذي يلائم كونه قيداً في جملته ـ ههنا ـ، ولكن أثره يتضح في جملته، فهو يحدد ما يأتي قبله وما يأتي بعده ويكون مطابقاً لما قبله عند معظم النحاة، ويقع بين الأول وخبره، وهو مذهب البصريين، وهذا هو الأثر المتبادل بين ضمير الفصل وركني جملته.

3 ـ والذي يتفق من مسميات ضمير الفصل في حالة كونه قيداً في جملته: تسميته فصلاً، وعماداً؛ لأنهما يتفقان في تقرير المراد والبيان، والفائدة، ومعرفة أن الثاني خبر لا تابع، ولا يدخل ـ هنا ـ تسميته دعامة؛ لأنّ فيه تقوية وتوكيداً، ولا تسميته صفة، ونؤيد في النهاية ما سمّى به عباس حسن ضمير الفصل: «حرف الفصل».

إذن بهذه الدراسة أمكن إثبات أن ضمير الفصل: جاء في جملته؛ ليغير معناها غير الذي كانت عليه، ويصير الحكم في جملته به مقصوداً أو صادقاً وغير مكذوب، وفيه تحقيق للمعنى المثبت في جملته، وهذا ما ذكره عبد القاهر الجرجاني فيما يخص القيود ككل والسابق ذكرها في مدخل هذا البحث.

وأخيراً: أرجو القائمين على مجامع اللغة العربية على مستوى الوطن العربي أن يكلفوا لجنة تقوم بتنقية النحو العربي من شوائبه التي منها تسمية الأشياء بغير مسمياتها الحقيقية (مسميات مجازية)، كما هو حاصل في ضمير الفصل؛ فيسمونه: «حرف الفصل» بدلاً من ضمير الفصل، ويفعلون ذلك في جميع المصطلحات والمسميات النحوية.